# مساهمة الشراكة الاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في تكوين الباحث في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية

# The Contribution of Social Partnership in Higher Education and Scientific Research Institutions to the Formation of Researchers in the Field of Humanities and Social Sciences

**فاتن باشا**[1]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، faten.bacha@univ-biskra.dz

*تاريخ الاستلام: 2025/02/11 تاريخ القبول: 2025/12/25 تاريخ النشر: 2025/12/31*

**ملخص**

تضطلع الجامعات بدور محوري في تنمية الفرد وتشكيل شخصيته المتكاملة، ليس فقط من خلال تقديم المعرفة، ولكن أيضًا عبر توظيفها في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة. لذلك هدفت هذه الدراسة لاستكشاف أهمية الشراكة الاجتماعية بين الجامعات والمجتمع، مع التركيز على آليات التعاون مع المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني لتعزيز تكوين الباحثين في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية. كما تناقش الدراسة دور هذه الشراكات في تزويد المجتمع بكفاءات مؤهلة تلبي متطلبات التطور المعرفي والتكنولوجي. ومن خلال تحليل دراسات أكاديمية حول الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس، أظهرت النتائج أن الشراكة الاجتماعية تسهم في تحسين الإنتاجية البحثية ودعم التنمية المستدامة، مما يستدعي توفير بيئة أكاديمية محفزة للبحث والتطوير. وبهذا، يمكن للجامعات تحقيق توازن فعال بين أهدافها الأكاديمية ومسؤولياتها المجتمعية، بما ينعكس إيجابيًا على التنمية الشاملة.

**الكلمات المفتاحية:** الشراكة الاجتماعية، المسؤولية الاجتماعية، تكوين الباحث، الجامعة، البحث العلمي.

**Abstract**

Universities play a pivotal role in individual development and the formation of a well-rounded personality, not only by imparting knowledge but also by applying it in service to society and sustainable development. Therefore, this study aims to explore the significance of social partnership between universities and the community, with a focus on collaboration mechanisms with governmental institutions and civil society to enhance the training of researchers in the humanities and social sciences. The study also examines the role of these partnerships in providing society with qualified professionals who meet the demands of knowledge and technological advancement. Through an analysis of academic studies on faculty research productivity, the findings indicate that social partnerships contribute to improving research output and fostering sustainable development. This underscores the necessity of creating an academic environment conducive to research and innovation. Accordingly, universities can achieve a strategic balance between their academic objectives and societal responsibilities, ultimately fostering comprehensive development.

**Keywords:** Social partnership, social responsibility, researcher training, university, scientific research.

**المؤلف المرسل:** فاتن باشا، **الإيميل:** faten.bacha@univ-biskra.dz

## 1. مقدمة

أصبحت مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وعلى رأسها الجامعات، اليوم من أبرز المؤسسات القادرة على تشكيل الشخصية المتكاملة للفرد، وزرع القيم والمبادئ والمفاهيم العلمية. فهي لا تقتصر على تقديم النظريات والأفكار فحسب، بل تساهم في تحويل هذه المفاهيم إلى واقع عملي ملموس. ومن خلال تقديم خدماتها التعليمية والبحثية، تتمتع الجامعات بقدرة فريدة على التواصل مع المجتمع الخارجي بكل مؤسساته، مما يعزز دورها –النابع من انتاج وتسيير البحث العلمي– في خدمة المجتمع والمساهمة في تنميته.

إذ يعد البحث العلمي المنظم أحد الأسس المهمة التي تتيح للأفراد والمؤسسات اتخاذ قرارات مستنيرة تدعم تحقيق الأهداف المرسومة وفقًا للأولويات المحددة. وفي هذا السياق، تسعى الجامعات إلى توظيف البحث العلمي ليس فقط من أجل إنتاج المعرفة، بل أيضًا لتطوير أساليب تدريس فعّالة تلبي احتياجات المجتمع وتواكب تطوراته. ومن خلال هذه الجهود، تتحمل الجامعات مسؤوليتها الاجتماعية المتمثلة في تزويد المجتمع بالموارد البشرية المدربة والمزودة بالمعرفة.

من جهة أخرى، لا يُعد تميز الجامعة مقتصرًا على تقديم التعليم فقط، بل يرتبط بشكل وثيق بمساهمتها الفعّالة في تطوير الباحثين العلميّين. لهذا، أصبح تعزيز الوظيفة البحثية وتطوير الأفراد العاملين في هذا المجال جزءًا أساسيًا من المشاريع المستقبلية لتطوير الجامعات. هذا التطوير يتطلب أيضًا ربط الجامعات بشكل أكبر مع المجتمع، خاصة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تشهد تراجعًا في مستوى التخصص مقارنة بالتخصصات الأخرى.

ففي دراسة حديثة أجراها الباحثون منور عدنان محمد نجم، عبد الله المجيدل، وعليان الحولي (2017)، تم تحليل الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي بقطاع غزة. حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وشملت عينة مكونة من 86 عضو هيئة تدريس؛ أظهرت النتائج أن متوسط إنتاجية الأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس بلغ 0.74 بحثًا سنويًا، أي ما يعادل بحثًا واحدًا كل عام ونصف. كما تبين أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية في حجم الإنتاجية العلمية تعزى إلى متغيرات مثل المؤهل العلمي، المؤسسة التعليمية، عدد سنوات الخبرة الأكاديمية، والمنصب الإداري. من جهة أخرى، لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغيرات مثل التخصص والحالة الاجتماعية ومكان السكن. وتشير هذه النتائج إلى أن أعضاء هيئة التدريس في العلوم الإنسانية والاجتماعية قد يواجهون تحديات تؤثر على إنتاجيتهم البحثية مقارنةً بالتخصصات الأخرى.

الأمر الذي دعمته دراسة حديثة أجراها عبد الله بن أحمد الغامدي (2023)، تم من خلالها تحليل حجم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، بالإضافة إلى دراسة التحديات

الأكاديمية والمجتمعية التي تؤثر على هذه الإنتاجية. حيث اعتمدت الدراسة على منهج المسح الوصفي، وشملت عينة عشوائية من 250 عضو هيئة تدريس في مختلف التخصصات الأكاديمية. أظهرت النتائج أن الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس كانت متدنية، حيث أشار 55% من الأعضاء إلى أنهم ينشرون ما بين بحثين إلى ثلاثة بحوث سنويًا، مما يعكس تحديات كبيرة في مجالات البحث والنشر.

إذ أوضحت الدراسة أن أبرز الصعوبات الأكاديمية تتضمن عبء التدريس المفرط الذي يؤثر سلبًا على الوقت المتاح لإجراء الأبحاث العلمية. كما كشفت عن وجود صعوبات مجتمعية تتمثل في محدودية الدعم المالي والمصادر البحثية، بالإضافة إلى نقص الوعي بأهمية البحث العلمي داخل بعض الأقسام الأكاديمية. وأوصت الدراسة بضرورة توفير بيئة أكاديمية تدعم البحث العلمي من خلال تخفيف الأعباء التدريسية وتوفير الدعم المالي والمعنوي للباحثين.

وقد وضحت هاته الدراسات –على سبيل الذكر لا الحصر– ما آل إليه البحث والباحث في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، وبالتالي الحاجة لتحديث آلية تكوينه ودعمه وتسليط الضوء عليه من قبل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك باستثمار شراكاتها الاجتماعية المتنوعة (إداريا، قطاعيا، وظيفيا، اجتماعيا) التي تسمح لها بسد هاته الفجوة التكوينية لأصحاب هذا الميدان تحديدا والتي ما فتئت تكبر يوما بعد يوم.

حيث تُظهر هذه الدراسات مجتمعةً أن التحدي لا يكمن فقط في ضعف الإنتاجية العلمية، بل في **غياب نموذج تكويني متكامل** قادر على دمج الباحث في بيئة بحثية حقيقية. فضعف الإشراف البحثي، ثقل الأعباء التدريسية، ومحدودية الانفتاح على المؤسسات الشريكة يحول التكوين إلى عملية نظرية غير مرتبطة بالواقع. وهو ما يؤكد أن ضعف الإنتاجية العلمية ليس مشكلة فردية أو مرتبطة بكفاءة الباحث فقط، بل هو انعكاس لخلل بنيوي في **منظومة الشراكة** التي يفترض أن تكون جزءًا بنيويًا من بناء الباحث، وليس مجرد "نشاط إضافي" تقوم به الجامعات.

ويأتي ذلك من خلال امتلاك التعليم العالي قائمة طويلة من المشاركين الذين يجب أن يصبحوا شركاء في المسؤولية ويشملون على المستوى الداخلي: الطلاب، هيئة التدريس طاقما وأوصياء، وعلى المستوى الخارجي: مدراء المدارس والثانويات، قادة الحكومات، مدراء الهيئات والمنظمات والمصانع، قوى العمل، المنظمات المدنية والأهلية، الاعلام الالكتروني والمطبوع والمسموع، وكلهم يستفيدون من نشاطات وخدمات برامج التعليم العالي؛ فالمسؤولية التعاونية أو المسؤولية التامة توحي بالحقيقة كما صاغها جوزيف سي.بيرك وآخرون (2006، ص60 بتصرف) في المقولة الشائعة: "إذا لم تكن جزءًا من الحل، فأنت جزء من المشكلة".

وفي هذا السياق، وانطلاقا من الوظيفة الثالثة للجامعات التي تكمن في خدمة المجتمع؛ تلعب الجامعات دورًا محوريًا في تطوير المجتمع من خلال تقديم المعرفة الأكاديمية والبحثية، حيث تُعتبر جزءًا أساسيًا من البنية الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على تحولات المجتمع؛ فهي لا تقتصر على تقديم التعليم فحسب، بل تساهم في معالجة قضايا المجتمع من خلال تشجيع البحث العلمي وتطبيقه في مجالات التنمية المستدامة. كما أن الجامعات تعمل على توفير بيئة علمية تُحفز أعضاء هيئة التدريس والطلاب على التفكير النقدي والإبداعي، مما يسهم في بناء مجتمع قادر على التعامل مع التحديات العالمية والمحلية؛ علاوة على ذلك، تتزايد أهمية دور الجامعات في تعزيز التعاون بين مختلف التخصصات الأكاديمية لخدمة المجتمع. من خلال تبني أساليب مبتكرة في التدريس والبحث، تساعد الجامعات في تقديم حلول فعالة للمشكلات المجتمعية مثل الفقر، التعليم، والرعاية الصحية، ما يسهم بشكل مباشر في تحسين نوعية الحياة.

وعليه فإن موضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعات لا يعتبر بالأمر المستحدث، بل هو جزء من مسؤوليات الجامعة باعتبارها مؤسسة تنشط ضمن نسيج المجتمع، فهي تسعى لتحقيق التوازن بين أهدافها الأكاديمية والمجتمعية. ويمكن تعريف المسؤولية المجتمعية للجامعات بأنها "نهج أخلاقي عقلاني لإدارة الجامعة، يشمل الآثار التي يتركها هذا النهج على السياق الاجتماعي، الإنساني، الاقتصادي، البيئي، والثقافي، ويعزز من دورها الفاعل في تحقيق تطور إنساني مستدام للبشرية.(Jongbloed, 2003) "

وفي هذا السياق، تتوضح إشكالية دراستنا في السؤال التالي:

- **ما الشراكة المنظماتية (المؤسساتية) الاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي؟ وما مجالات مساهمتها في تكوين الباحث في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية؟**

وفيما يلي سنستعرض هاته العلاقة من خلال طرحنا لكل من مفهوم الشراكة الاجتماعية للجامعات، وآليات تطبيقها، إلى جانب أدوار الشراكة الاجتماعية لكن تحديداً بين كل من: الجامعات والحكومة، وبين الجامعة والمجتمع المدني، وكذلك بين المجتمع المدني والحكومة؛ ومساهمتها في تكوين الباحث في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية.

حيث تظهر مراجعة الأدبيات أن معظم الطرح النظري المتعلق بالشراكة الاجتماعية ركّز على البعد الأخلاقي والمسؤولية المجتمعية كواجب مؤسسي، دون التعمق في **كيف يؤثر هذا النسق التشاركي فعليًا على تكوين الباحث**، خصوصًا في العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على التفاعل الميداني والبنية الثقافية للمجتمع. إذ إن غياب الوضوح في الرابط بين الشراكة والمنظومة التكوينية للباحث يخلق **فجوة معرفية** تُحتِّم إعادة تحليل هذه العلاقة من منظور وظيفي ومنهجي، يجمع بين التصور الأكاديمي التقليدي وبين متطلبات التطوير المجتمعي. وبالتالي، فإن هذه الدراسة لا تكتفي بوصف

الشراكات الاجتماعية، بل تسعى إلى تفكيك آليات تأثيرها الحقيقي على بناء الباحث عبر تحليل الممارسات، مستويات الاندماج، والهياكل التنظيمية الداعمة داخل الجامعة.

- **مشكلة الدراسة:** تكمن غاية البحث في مشكلة هاته الدراسة في تبيان آليات تفعيل الشراكة الاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، ومجالات مساهمتها في تكوين الباحث العلمي في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- **أهمية الدراسة:** تنبع أهمية هذه الدراسة في محاولة إثراء الدراسات والبحوث التي أجريت في مجال المسؤولية الاجتماعية للجامعات، والتي تعدُّ قليلة إلى حد ما– لا سيما في المجتمعات العربية– نظراً لحداثة هاته الأطروحات وتنوعها، كما تنبع أهمية هذه الدراسة أيضاً من تناولها بالبحث والدراسة آلية الشراكة المنظماتية الاجتماعية لتحقيق الجامعات لمسؤوليتها الاجتماعية، بغية الحد من سلبية أداء مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي نحو كل من الفرد والمجتمع، وبالمقابل تعظيم ايجابيات وفوائد آدائها الاجتماعي.
- **الهدف من الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى توضيح ماهية الشراكة الاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وفق إطار المسؤولية الاجتماعية للجامعات، وما تتسم به من خصائص وآليات تسهم في تكوين الباحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- **محتوى الدراسة:**

أولا: ماهية الشراكة الاجتماعية للجامعات

ثانيا: آلية تفعيل الشراكة الاجتماعية للجامعات

ثالثا: مجالات مساهمة الشراكة الاجتماعية للجامعات في تكوين الباحث في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية.

## 2. ماهية الشراكة الاجتماعية المنظماتية (المؤسساتية) للجامعة

### 1.2 مفهوم الشراكة الاجتماعية المنظماتية (المؤسساتية) للجامعة:

- **لغة:** جاء في "القاموس المحيط" أن الشراكة بمعنى قد اشتركا وتشاركا وشارك أحدهما الآخر وجمعها شرائك في البيع والميراث. وجاء في "المعجم الوسيط" أن شِرْكَة أي جعل لكل منهما نصيب فيه، فهو شريك، وأشركه في أمره بمعنى أدخله فيه، وشاركه بمعنى كان شريكه، ويقال فلان يشارك في علم كذا أي له نصيب منه، وشرَّك بينهم أي جعلهم شركاء، وتشاركا اشتركا، والشراكة بهذا المعنى تعنى عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك.( منصور إبراهيم الدخيل، 2015، https://old.uqu.edu.sa/page/ar/101908 )

❖ **اصطلاحا:** يعرف هوكسام (Huxham, 1996) الشراكة بأنها: "مشاركة الموارد بين طرفين أو أكثر لحل مشكلة أو إيجاد فرصة لا يمكن التعامل معها بشكل مفرد من قبل طرف واحد"؛ حيث يؤكد هذا التعريف على أن الهدف من الشراكة هو التعامل مع المشكلات، إلا أنه لم يحدد ماهية هذه المشكلات إن كانت اجتماعية أم اقتصادية، وإن كانت تتعلق بالقطاع الخاص أم العام أم المجتمع، كما أن الموارد التي يفترض هذا التعريف تشاركها بين أطراف الشراكة لم توضح إن كانت موارد مادية أم بشرية أم خلاف ذلك، وفي هذا الصدد يرى بالوش و تايلور (Balloch & Taylor, 2001) أن هذه الموارد قد تكون أفكاراً أو معرفة أو موارد مالية.( عايد عبد الله العصيمي، 2018، ص 86)

في حين يعرفها دامرون (Dameron, 2003) بشكل عام بأنها: "نسق يوصف مبدئيا بالمستقل، يتعلق بمجموعة من الأعوان مدفوعين إلى العمل معاً، إما بحثا عن الانتماء لمجموعة أو الحصول على مهارات مختلفة، في إطار مشروع مشترك".( دارين بوزيدي، 2014، ص03)

❖ **تعريف الشراكة الاجتماعية للجامعة:** يمكن تعريف الشراكة الاجتماعية للجامعة بأنها "ربط موارد ومعارف الجامعة مع قطاعات المجتمع العامة والخاصة، لإثراء البحث العلمي والأنشطة الإبداعية، وتعزيز المناهج الدراسية والتعليم والتعلم، وإعداد أعضاء هيئة التدريس، وتنمية المواطنين، من خلال تعزيز القيم الديمقراطية والمسؤولية الاجتماعية ومعالجة القضايا المجتمعية الملحة، وذلك لتحقيق الصالح العام في المجتمع.(Bringle & Hatcher, 2002) "

حيث تشير هذه الشراكة إلى الدور الذي تلعبه الجامعات في التفاعل مع مختلف الفئات المجتمعية، وتوظيف إمكاناتها الأكاديمية والبحثية لدعم التنمية المجتمعية. كما تتضمن الشراكة المجتمعية الجامعية – كذلك– تعزيز القيم الاجتماعية مثل العدالة الاجتماعية والمساواة، وهو ما يساعد في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة.(Bringle & Hatcher, 2002)

أما مفهوم الشراكة من المنظور الكلي أي الوطني أو حتى الدولي فيشمل عدة عناصر تحدد أبعاده، وتميزه عن غيره من أشكال التعاون، وأهم عناصره هي:

- أنها عملية طوعية، فلا يمكن أن تفرض من جانب طرف معين على الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى.
- المشاركة في تحمل الأعباء والمنافع، وهي في ذلك تستهدف أفضل استغلال ممكن لموارد الأطراف، وتقوم على مبدأ العدالة أي التوازن بين التكلفة والعائد بالنسبة لكل طرف، فلكل طرف لا بد من أن يحصل على عائد يتناسب مع ما يقدمه من موارد، وما يبذله من تكلفة.
- المساواة أو التكافؤ والندية بين أطراف الشراكة، ويعني ذلك أن تشترك جميع الأطراف الداخلة في عملية الشراكة في وضع الأهداف، وهي إدارة عملية الشراكة وفي صنع القرارات، وفي توزيع

الأدوار، وتحمل النتائج ولعل هذا البعد هو أهم ما يمز مفهوم الشراكة عن مفهوم المشاركة، فالأخير لا يحمل بالضرورة مبدأ الندية والتكافؤ بين الأطراف المشاركين. (منال محمد عباس، 2019، ص21-22)

وقد تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية الجمعية الوطنية للمشاركة المجتمعية للكليات والجامعات تحت اسم **Campuses Community Engagement**، والتي تُعنى بالشراكة المجتمعية بين مؤسسات التعليم العالي من جامعات وكليات. حيث بدأت الجمعية عام 1985 بثلاثة أعضاء، وفي عام 1995 توسعت عضويتها لتصل إلى أكثر من 500 مؤسسة أكاديمية. ومع مرور الوقت، شهدت الجمعية نموًا ملحوظًا، حيث بلغ عدد أعضائها 1100 مؤسسة أكاديمية في عام 2015 (Harkavy & Hartley). وتسعى الجمعية إلى تعزيز التعاون بين الجامعات والمجتمع من خلال تبادل المعرفة والموارد، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية المجتمعية. وتعتبر هذه الجمعية نموذجًا حيويًا في تفعيل دور الجامعات في خدمة المجتمع وتعزيز القيم الاجتماعية والاقتصادية.

وبالتالي فإن الشراكة بمفهومها الشامل كما توضحه منال محمد عباس ( 2019، ص21) تقوم على: "تحقيق مبدأ التوازن بين مصالح الجماعات المهنية في التنمية، والسماح لمختلف القطاعات الاستراتيجية في المشاركة في جني ثمار التنمية والنمو، في تحقيق التوافق في المجتمع، وإلى تحقيق تنمية مستدامة، فتضمين وإشراك مختلف الجماعات الاستراتيجية في المساهمة في تحقيق التنمية، والاستفادة من مخرجاتها وعوائدها، يعتبر أحد الوسائل التي يمكن من خلالها توجيه مختلف القوى والقطاعات داخل المجتمع، ويمكن زيادة هذا التضمين من خلال تأكيد إشراك كل من القطاعات/الجماعات المهمشة، والأطراف الاستراتيجية للتنمية".

ومما سبق، يُظهر استقراء الأدبيات أنّ معظم الكتابات التي تناولت الشراكة الاجتماعية ركّزت على توصيف أدوار الأطراف المتشاركة دون تحليل كافٍ للكيفية التي تعالج بها هذه الشراكات الفجوات البنيوية في تكوين الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية. فالمشكل الأساسي ليس في غياب التعاون فحسب، بل في ضعف هيكلة هذا التعاون داخل منظومة إعداد الباحث. تكشف الدراسات المقارنة أنّ نقص التدريب الميداني، وغياب الاندماج في سياقات المجتمع الحقيقية، وضعف علاقة الجامعة بالقطاعات الحكومية والمدنية، كلها عوامل تُبقي الباحث في موقع المتلقّي النظري أكثر من كونه فاعلاً منتجاً للمعرفة. ومن هذا المنظور، تصبح الشراكة الاجتماعية ليس مجرد إطار تنظيمي، بل آلية بنيوية لإعادة تشكيل عملية التكوين عبر نقل الباحث من المعرفة النظرية إلى الخبرة الاجتماعية الميدانية، وهو ما يفسّر ارتفاع الفارق بين

إنتاجية الباحثين في العلوم الإنسانية مقارنةً بنظرائهم في التخصصات التطبيقية. إنّ غياب هذا التحليل يحرم الجامعة من إدراك أن أزمة البحث ليست معرفية فقط، بل تنظيمية وشبكية وتفاعلية في الأساس.

**2.2 أهمية الشراكة الاجتماعية للجامعة**

تُعد الشراكة الاجتماعية في البحث العلمي عنصرًا أساسيًا في تحسين جودة الأبحاث وتعزيز ارتباطها بالمجتمع. فهي تسهم في توفير بيئة بحثية أكثر شمولية من خلال إشراك مختلف الجهات الفاعلة، مثل المؤسسات الأكاديمية، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، وصناع القرار. وتشير الدراسات إلى أن الأبحاث التي تعتمد على شراكات اجتماعية تحقق تأثيرًا أكبر في السياسات العامة والتنمية المستدامة (Etzkowitz & Leydesdorff, 2000)، ومن هذا التأثير نذكر:

- **تحسين جودة البحوث من خلال ربطها بالواقع المجتمعي:**

- **دور الشراكة الاجتماعية في توجيه البحث نحو القضايا الملحة:** يؤدي التعاون بين الباحثين والمجتمع إلى تحديد الأولويات البحثية وفقًا للاحتياجات الفعلية. على سبيل المثال، أظهرت دراسة أجراها Nowotny et al. (2001) فالمشاريع البحثية التي تشارك فيها الجهات المجتمعية تتسم بقدرتها على تقديم حلول تطبيقية ناجحة.
- **دعم الأبحاث التجريبية والتطبيقية:** تساعد الشراكة الاجتماعية في توفير بيانات واقعية يمكن استخدامها لاختبار الفرضيات العلمية، مما يؤدي إلى نتائج أكثر دقة وموثوقية (Gibbons et al., 1994). فعلى سبيل المثال، أدى التعاون بين الجامعات والشركات التكنولوجية إلى تسريع تطوير اللقاحات خلال جائحة كوفيد-19.

- **تعزيز التفاعل بين الباحثين وأصحاب المصلحة في المجتمع:**

- **بناء جسور التواصل بين الأكاديميا والمجتمع:** تساهم الشراكة الاجتماعية في كسر الحواجز التقليدية بين المؤسسات الأكاديمية وأصحاب المصلحة المجتمعيين، مما يعزز من فهم متطلبات البحث العلمي وتأثيره على المجتمع(Carayannis & Campbell, 2009) . ومن أمثلة ذلك، مشروع الشراكة بين الجامعات والمجتمعات المحلية في الولايات المتحدة، حيث أظهرت دراسة لـ Sandmann (2008) **أن** الشراكات بين الجامعات والمجتمعات المحلية ساهمت في تحسين جودة التعليم العالي من خلال إشراك الطلاب والباحثين في حل المشكلات المجتمعية.
- **إشراك المجتمع في صنع القرار البحثي:** تساعد الشراكة الاجتماعية في تحقيق مشاركة أوسع للمجتمع في مراحل البحث المختلفة، بدءًا من تصميم الدراسة وصولًا إلى نشر النتائج وتطبيقها. وقد وجدت دراسة لـ Cash et al. (2003) أن الشراكة الفعالة تزيد من مستوى

تبني نتائج الأبحاث في السياسات العامة؛ وعلى سبيل المثال فقد أطلقت المفوضية الأوروبية مبادرات لدعم البحث التشاركي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مما أدى إلى تحسين مستوى الابتكار المجتمعي.(European Commission, 2020)

- **زيادة فرص التمويل والدعم للبحوث التطبيقية في العلوم الإنسانية والاجتماعية:**

- **دور الشراكات في تأمين مصادر تمويل مستدامة:** يشير تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2021) إلى أن الشراكة الاجتماعية تعزز إمكانية الحصول على التمويل من مصادر متنوعة، بما في ذلك الحكومات، الشركات، والمؤسسات الخيرية.
- **دعم المؤسسات البحثية من خلال التعاون مع القطاع الخاص:** يساهم التعاون مع الشركات والمؤسسات الاقتصادية في دعم الأبحاث التطبيقية، لا سيما في مجالات مثل التنمية المستدامة والتعليم والصحة العامة.(Perkmann et al., 2013)

إضافة إلى ذلك، تسعى الجامعات من خلال استراتيجياتها التعليمية والخدمية إلى لعب دورها في تحمل مسؤولياتها المجتمعية من خلال برامج أكاديمية وخدمية تلبي احتياجات المجتمع وتحقق رفاهيته. في هذا الإطار، وضعت العديد من مؤسسات التعليم العالي قضية الشراكة المجتمعية في صدارة اهتماماتها، نظرًا للحاجة المتزايدة لهذا النوع من التعاون بين الجامعة والمجتمع المحلي. من أبرز هذه المبادرات:

- Australian Universities Community Engagement Alliance (AUCEA)
- The Higher Education Network for Community Engagement (HENCE)
- The National Association of State Universities and Land-Grant Colleges (NASULGC)
- The Committee on Institutional Cooperation (CIC)
- The International Association for Research on Service Learning and Community Engagement (IARSLCE)

حيث تسهم هذه الشبكات في تعزيز التعاون بين الجامعات والمجتمعات المحلية وتحقيق تأثير إيجابي طويل الأمد على التنمية المستدامة.(Jongbloed, 2003)

**3.2أنماط الشراكة الاجتماعية للجامعات:**

- **الشراكة البحثية:** تشمل التعاون مع المؤسسات المجتمعية لإجراء دراسات ميدانية، حيث تتيح هذه الشراكة للجامعات إمكانية الحصول على بيانات حقيقية تعكس الواقع المجتمعي. مثال على ذلك هو مشروع جامعة هارفارد للتعاون مع المجتمع المحلي لتحليل تأثير السياسات الحضرية على جودة

الحياة (Harvard Kennedy School, 2020). من أبرز التحديات التي تواجه هذه الشراكة هي صعوبة تأمين التمويل وضمان استدامة المشاريع البحثية المشتركة.

- **الشراكة التدريبية:** تتمثل في توفير فرص تدريب ميداني للباحثين لتعزيز مهاراتهم التطبيقية. فعلى سبيل المثال، تتعاون جامعة ستانفورد مع كبرى الشركات التكنولوجية في وادي السيليكون لتقديم برامج تدريبية للطلاب في مجال الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات (Stanford University, 2021). يواجه هذا النمط تحديات مثل الحاجة إلى تطوير مناهج دراسية تتماشى مع متطلبات سوق العمل.
- **الشراكة الاستشارية:** تشمل تقديم خدمات استشارية للقطاعين العام والخاص بناءً على نتائج الأبحاث الأكاديمية. مثال على ذلك هو مبادرة جامعة أكسفورد في تقديم استشارات للحكومة البريطانية بشأن سياسات الطاقة المتجددة (Oxford Policy Engagement Network, 2022). تكمن أبرز فوائد هذه الشراكة في تعزيز تطبيق المعرفة الأكاديمية لحل المشكلات المجتمعية، لكن قد تواجه تحديات تتعلق بالقيود البيروقراطية وعدم توافق الأهداف بين القطاع الأكاديمي والعام.

إن مجرد الاعتراف بأهمية الشراكة الاجتماعية لا يكفي لتحقيق نتائج ملموسة، لأن الشراكة – في بعدها المؤسسي – ليست نشاطًا تطوعيًا أو عملاً دعائيًا، بل هي عملية مركّبة تستلزم وجود آليات تشغيل واضحة تحكم علاقة الجامعة ببقية الفاعلين. فالجامعات التي حققت نتائج مؤثرة على الباحثين اعتمدت على أطر تنظيمية صارمة تُحدد الأدوار، مسارات التواصل، وأنماط تبادل المعرفة. وغياب هذه الآليات – كما تؤكد التجارب الدولية – يؤدي غالبًا إلى تحويل الشراكة إلى "خطاب مؤسسي" لا يعكس ممارسة حقيقية. لذلك يصبح تحليل الآليات ضرورة لفهم قدرة الجامعة على الانتقال من الاعتراف النظري بالشراكة إلى تفعيلها عمليًا.

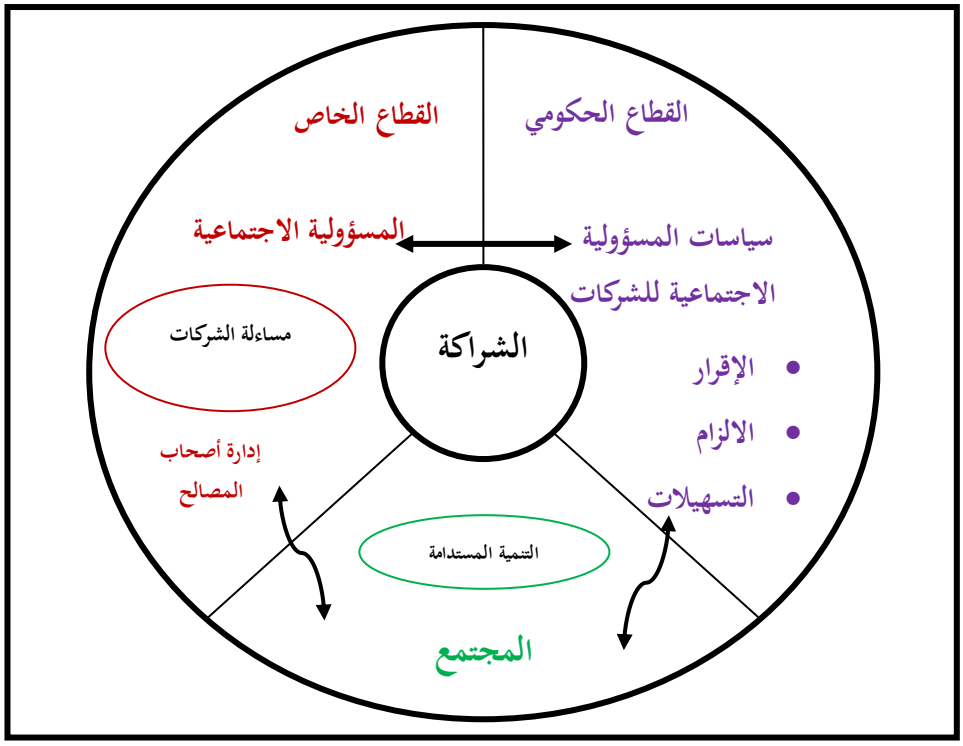
### 3. آلية تفعيل الشراكة الاجتماعية المنظماتية للجامعات

تتجسد آلية الشراكة المُفعِّلة لدور المسؤولية الاجتماعية للجامعة من خلال الأطراف أو الشركاء الثلاثة في خدمة وتنمية المجتمع وهم: الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، كقوى داخل المجتمع، كل منها يلعب دوره ويقع على عاتقه المسؤولية تجاه المجتمع بكافة صوره وأشكاله فنجد هنا:

- **الدولة:** أي الأجهزة المعنية بشؤون السياسة والادارة الهادفة إلى تحسين خدمة المواطن.
- **القطاع الخاص:** أي الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والمصرفية وغيرها التي تسهم في منظومة التنمية.

- **منظمات المجتمع المدني:** أي الاتحادات المهنية والجماعات الدينية والأندية الرياضية ومنظمات المرأة والشباب والنفع العام التي تسهم في التنمية. (منال محمد عباس، 2019، ص18-19)

ولفهم العلاقات التي بين الجامعة وهاته الأطراف الثلاثة، يقدم عايد العصيمي نموذجاً مقترحاً يركز على كل من: الدولة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، ويمكن تصورها بشكل نظري ومن ثم الاستعانة بهذا النموذج من أجل صياغة دور فاعل للحكومات وتعزيز المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، كالآتي:




**الشكل رقم (01): شراكة المسؤولية الاجتماعية**

**المصدر: عايد عبد الله العصيمي، 2018، ص 94.**

يرتكز النموذج على مفهوم الشراكة كأساس محوري تلتقي فيه جميع مصالح الأطراف ذات العلاقة مع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي (القطاع الخاص، القطاع الحكومي، المجتمع المدني)، وذلك لأن نجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لا بد وأن يعتمد على حشد كافة إمكانات المجتمع من طاقات وموارد وخبرات، ومن هنا فإن الشراكة الاجتماعية للجامعة سوف تساعدها على إيجاد أرضية

مناسبة لصنع تنظيمات مؤسساتية وتشريعات تعمل على تحقيق الأهداف التنموية بالمستويات المتوقعة؛ ويعول على هذه الشراكة أن تلعب الدور التنسيقي لتوجيه المسؤولية الاجتماعية للجامعة نحو التنمية المستدامة، حيث إن الشراكة في مضمونها هي عمل تنسيقي مبني على الالتزام (بما يتجاوز صيغة التعاقد) بين القطاع العام وأي منظمة أخرى خارج القطاع، وبما أن الشراكة الاجتماعية للجامعة تتجاوز حدود التعاقد فإنه يتوقع أن تحقق مضامين أخرى مثل: الثقة، التعاون، التعلم....؛ كما أنه لا يمكن توقع استمرارية شراكة المسؤولية الاجتماعية دون التعاون الذي لا بد وأن يكون أساساً تعتمد عليه هذه الشراكة. ( عايد عبد الله العصيمي، 2018، ص 95-96)

ولضمان تفعيل الشراكة الاجتماعية بين الجامعات والمجتمع بشكل فعال، يتطلب الأمر تطوير استراتيجيات شاملة تتضمن مجموعة من السياسات والآليات التي تساعد الجامعات على تكامل دورها الأكاديمي مع احتياجات المجتمع. إذ يعد ذلك أمرًا حيويًا لتوسيع تأثير الجامعات خارج أسوارها الأكاديمية وتعزيز مسؤوليتها الاجتماعية في خدمة التنمية المستدامة من خلال:

1. **تعزيز ثقافة الشراكة داخل الجامعات:** إن إدراج الشراكة المجتمعية كعنصر أساسي في سياسات البحث العلمي يُعتبر خطوة استراتيجية نحو تفعيل هذه الشراكة. فمن خلال تضمين هذه الثقافة ضمن السياسات الجامعية، يمكن تحفيز أعضاء هيئة التدريس والباحثين على تطوير أبحاث موجهة نحو خدمة المجتمع. هذا التوجه يساهم في تعزيز العلاقة بين المعرفة الأكاديمية ومتطلبات المجتمع، مما يضمن تحقيق تأثير إيجابي ملموس .على سبيل المثال، أظهرت دراسة قامت بها جامعة هارفارد في 2016 أن الجامعات التي تشارك في مشاريع مجتمعية تشهد زيادة بنسبة 30% في مستويات التعاون بين مختلف التخصصات.(Harvard University, 2016)
2. **إنشاء وحدات متخصصة في الشراكة الاجتماعية:** من الضروري أن تقوم الجامعات بإنشاء مكاتب أو مراكز متخصصة لإدارة وتنظيم الشراكات المجتمعية. هذه المراكز تعمل كحلقة وصل بين الجامعة والمجتمع المدني، حيث تسهم في التنسيق بين مختلف المبادرات المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز قنوات الاتصال بين الجامعات والقطاعات المجتمعية المختلفة، مثل المنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية والشركات الخاصة .كمثال على ذلك، قامت جامعة كولومبيا الأمريكية بإنشاء مركز "شراكة المجتمع والتنمية"، الذي يساهم في تنفيذ مشاريع بحثية مشتركة مع منظمات المجتمع المدني، مما يساعد على تحسين حياة المجتمعات المحلية (Columbia University, 2018).
3. **دعم البحث التطبيقي والميداني:** من الأمور الحيوية في تفعيل الشراكة الاجتماعية، هو دعم البحث التطبيقي والميداني، الذي يعتمد على استخدام نتائج البحث في تحسين الواقع المجتمعي.

ولتحقيق هذا الهدف، يمكن للجامعات توفير منح بحثية لمشاريع الشراكة المجتمعية، مما يسمح للباحثين بتنفيذ أبحاث تلبي احتياجات المجتمع بشكل مباشر. علاوة على ذلك، يُشجع الباحثون على المشاركة في مشروعات بحثية تعاونية مع الجهات المجتمعية المختلفة .على سبيل المثال، استطاعت جامعة أكسفورد تطبيق مئات المشاريع البحثية الميدانية في المجتمع المحلي بموجب شراكات مع البلديات والهيئات الحكومية، مما ساعد في تطوير خطط عمل لتحسين البنية التحتية في عدة مدن بريطانية.(Oxford University, 2017)

4. **تعزيز التعاون مع الفاعلين المجتمعيين:** تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية يتطلب إقامة اتفاقيات تعاون طويلة الأمد بين الجانبين، حيث تسهم هذه الاتفاقيات في تسهيل تنفيذ مشاريع مشتركة تهدف إلى تحقيق الأهداف المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تنظيم ملتقيات وورش عمل تجمع الباحثين وأصحاب المصلحة في المجتمع، مما يسهم في تبادل المعرفة والخبرات .على سبيل المثال، في عام 2019، نظمت جامعة كامبريدج ورشة عمل لمشاركة نتائج بحثية مع المجتمع المحلي في المجالات الصحية، حيث تم مناقشة كيفية تطبيق هذه الأبحاث لتحسين الخدمات الصحية في المجتمع المحلي.(Cambridge University, 2019)

## 4. مجالات مساهمة الشراكة الاجتماعية للجامعات في تكوين الباحث في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية

على مستوى الشراكة الاجتماعية للجامعة تعتبر ترتيبات الشراكة والتضافر بين الشركاء والمحوريين للتنمية (الدولة/الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، من الموجهات الرئيسية والمعجلة للمساهمة في تكوين الباحث عموما والباحث في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية خصوصا؛ إذ يعد تكوين الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية عملية تعتمد بدرجة كبيرة على **التفاعل الاجتماعي، الانغماس الميداني، والتجريب العملي** .ومن هذا المنطلق، فإن الشراكة ليست مجرد إطار تنظيمي، بل هي مكوّن معرفي يؤثر مباشرة في قدرات الباحث. إذ تسمح الشراكات مع المجتمع المحلي، المؤسسات الحكومية، والمنظمات المدنية بتوفير فرص واقعية للباحث لاختبار الفرضيات، مراقبة الظواهر الإنسانية، واكتساب مهارات تحليلية تنمو فقط في بيئة ميدانية حقيقية. وبهذا تصبح الشراكة عاملًا جوهريًا في تحويل الباحث من متلقٍ للمعرفة إلى منتِج لها. حيث يتم توسيع أثر هاته المساهمة ليغطي المجالات التالية:

### 1.4 الشراكة الاجتماعية بين الحكومة والجامعة:

يبدو اهتمام الحكومات بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات خاصة الجامعات منها، مبررًا من منطلق توجيه المسؤولية لتحقيق أهداف السياسة العامة لا سيما في التنمية المستدامة للمجتمع والبيئة، وهو جوهر

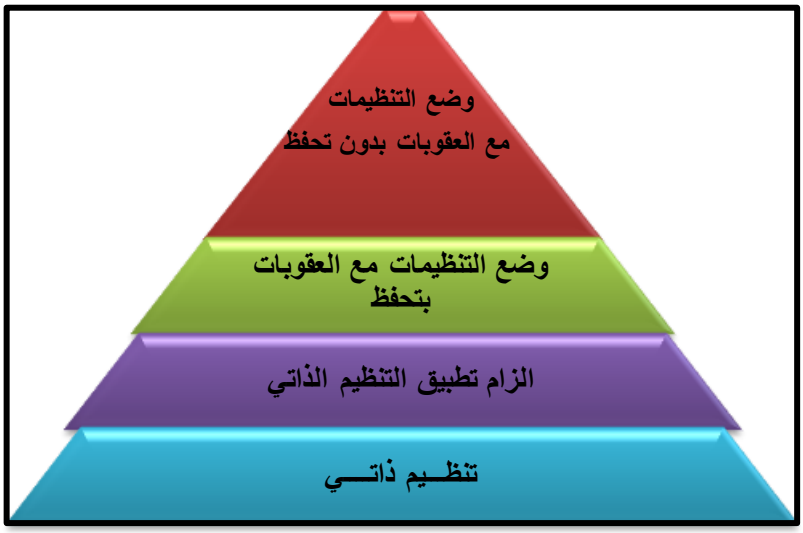
ما ترنو إليه برامج تكوين الباحث في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، بل وأيضا كما يؤكد هوفلر (Haufler, 2001) أن هذه المسؤولية قد تقود إلى تحقيق أهداف السياسات الخارجية من خلال الاندماج في الأطر والسياسات الدولية الموجهة نحو تنمية الانسان وحقوق الانسان والحماية البيئية. ( عايد عبد الله العصيمي، **2018**، ص 75)

وفي هذا الصدد، يرى جيمس ويلسون بضرورة وجود قدر من التنسيق والتعاون الاختياري بين المنظمات والجهات الحكومية في مجالات المسؤولية وذلك لأن المنظمات في برامجها الاجتماعية تحتاج إلى تكامل ثلاث عناصر أساسية هي:

1. نوافذ المعلومات الكاملة من الظروف السائدة في المجتمع والتي من خلالها تستطيع المشاريع أن تحدد المجالات التي ستساهم فيها مثل توافر المعلومات عن حجم التلوث البيئي في المناطق المختلفة، مدى كفاية الرعاية الصحية للعاملين، معلومات عن مستويات الأنشطة التعليمية والاقتصادية والثقافية سواء الحكومية أو الخاصة، المجالات التي تعاني من القصور وضعف الاعتمادات المخصصة لها وتتطلب مساهمة المنظمات.
2. وضع الخطط القصيرة الأجل لتحقيق الأهداف العاجلة والملحة على ضوء المعلومات المتاحة ووفقاً لإمكانيات المنظمة.
3. تحديد الاستثمارات الطويلة الأجل للمنظمة والتي سياستهم بها في مجالات لا يظهر تأثيرها إلا على المدى الطويل. (عبد الرزاق الرحاحلة، **2011**، ص 162-163)

ولذلك فإن تدفق المعلومات بين المنظمات والجهات الحكومية في كلا الاتجاهين يصبح أمراً حيوياً، لرسم البرامج العامة، وتحديد دور كل من منظمة على حدى، والتنسيق بين جهود المنظمات المختلفة، وتوضيح وتفسير التشريعات المنظمة للمجالات المختلفة.

ويذهب آيرس وبرايتوايت (Ayres & Braithwaite, 1992) أنه فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات ولإنجاز أفضل نتائج لها يجب أن تترك في بادئ الأمر لإدارة القطاع الخاص ليضع لها الأنظمة والإجراءات وفق ما يراه، ولكن عندما لا يتصرف القطاع الخاص كما تتوقع منه الحكومة أو المجتمع للقيام بمسؤوليته الاجتماعية يجب هنا أن تتدخل الحكومة لإلزام القطاع الخاص بذلك، وعندما لا تستجيب هذه المنظمات لأداء المطلوب بعد الالزام يكون دور الحكومة هنا تولي تشريعات المسؤولية الاجتماعية مع استخدام العقوبات ضد غير الملتزمين بها، لكن مع بعض التحفظ والحذر، ثم بعد ذلك وعندما لا يجدي ذلك تكون المرحلة الأخيرة هي استخدام العقوبات من قبل الحكومة بدون تحفظ أو حذر، ويوضح الشكل استراتيجيات وأصل أنظمة المسؤولية الاجتماعية للمنظمات من قبل الحكومة. ( عايد عبد الله العصيمي، **2018**، ص 75-76)




**الشكل رقم (02): استراتيجيات الحكومة تجاه المسؤولية الاجتماعية للمنظمات**

**المصدر**: عايد عبد الله العصيمي، **2018**، ص76.

إلا أن غنينغهام وغرابوسكي (Gunningham & Grabosky, 1998) أضافا إلى الفكرة السابقة ما سمياه "**الإجراء الذكي**" (Smart Regulation) ليشمل التدرج في الالزام بوضع الأنظمة، بالإضافة إلى شمول القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، لتصبح سياسات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات أكثر ديناميكية، وذات بدائل ممكنة، وتحقق بعض الابداع والنتائج المرضية؛ ويرى الباحثان أن هناك خمسة مبادئ تحققها فكرة "الاجراء الذكي" وهي:

- توسيع نطاق السياسات المرغوبة وتزويدها بأدوات إضافية لتحقيقها.
- تطبيق التدخل بالحد الأدنى من قبل الحكومة.
- ديناميكية تصاعدية ذات هرمية للمدى الضروري لإنجاز أهداف السياسات العامة.
- تمكين الأطراف المشاركة بشكل فعال.
- توسيع الفرصة لتحقيق نتيجة (يكسب-يكسب). ( عايد عبد الله العصيمي، **2018**، ص 77)

وهذا التعاون بين المنظمات والجهات الحكومية لتنسيق جهودها في خدمة المجتمع يأخذ عدة أشكال هي:

- تحدد الجهات الحكومية للمنظمات المجالات المطلوب مساعدتها فيها.
- ترك الحرية كاملة للمنظمات في اختيار مجالات المساهمة وحجمها المادي وفقاً لإمكانياتها وما يعود عليها بالنفع.

- مشاركة المنظمات في تنفيذ بعض برامج الحكومة لخدمة البيئة والمجتمع أو أن يقتصر دور المنظمة على تقديم التمويل المالي فقط.
- تحديد الحكومة نسبة ضريبية على الدخل تلتزم بها كل المنظمات تخصص للمجالات البيئية والاجتماعية.
- تقدم الحكومة بعض أنواع الحوافز للمنظمات التي تؤدي مسؤولياتها الاجتماعية مثل خفض نسبة الضريبة على الدخل، في نفس الوقت الذي تفرض فيه عقوبات على المنظمات التي لا تلتزم بالتشريعات الحكومية وتقوم ببعض الأنشطة الضارة بالمجتمع والبيئة. (عبد الرزاق الرحاحلة، **2011**، ص 163-164)

**2.4 الشراكة الاجتماعية بين الجامعة والمجتمع المدني:**

يمكن توسيع نطاق المسؤولية الاجتماعية للجامعات، لا سيما في مجال تكوين باحثي العلوم الإنسانية والاجتماعية، ليشمل جوانب متعددة من التنمية المجتمعية. هذا يشمل تنشيط التعليم، تنمية البيئة، المساهمة في تقليل البطالة، دعم البحث العلمي، والمساهمة في مجالات الأمن الغذائي العالمي وتشجيع الفنون وغيرها من أوجه المساهمة المجتمعية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يمكن للجامعات تطبيق مجموعة من المستويات التي تلخصها مهنا وجاد على النحو التالي:

1. **التواصل:**
   - مشاركة بعض الأطراف.
   - تدفق الاتصال من طرف واحد.
   - التواصل على شكل تقديم معلومات.
   - تعايش الكيانات.
   - تأسيس قنوات الاتصال.
2. **الاستشارة:**
   - التضامن مع المجتمع.
   - تدفق الاتصال نحو المجتمع (البحث عن إجابات).
   - الحصول على معلومات من المجتمع.
   - تبادل المعلومات بين الكيانات.
   - **النتيجة** :تطور الاتصالات بين الشركاء.
3. **الاشتراك:**
   - مشاركة أفضل بين الشركاء.

- تدفق الاتصال في كلا الاتجاهين – الاتصال المشترك (مشاركة أفضل لمعالجة قضية معينة).
- تعاون بين الكيانات.
- **النتيجة** :رؤية مشتركة بين الشركاء نتيجة التعاون المتزايد.

4. **التعاون:**
   - التضامن الكامل بين الشركاء.
   - الاتصال ثنائي الاتجاه بين الشركاء (يشمل جميع مراحل الشراكة أو المشروع).
   - كيانات ثنائية الاتجاه.
   - قنوات الاتصال المفتوحة.
   - **النتيجة** :بناء الثقة والشراكة بين الشركاء.
5. **القيادة المشتركة (التمكين):**
   - علاقة قوية بين الشركاء (الجامعة – المجتمع المحلي).
   - صنع واتخاذ القرار بشكل مشترك بين الشركاء.
   - بناء هياكل قوية للشراكة.
   - تنمية مستوى وقدرات وإمكانات الشركاء.
   - **النتيجة** :الثقة القوية والمتبادلة بين الشركاء.(Mahmoud & Jadd, 2014)

وبوجه عام، فإن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمنظمات والتنمية المستدامة هي علاقة وثيقة، فالأولى تتعامل مع "كيف" أي بمعنى كيف يمكن أن تتصرف المنظمات من أجل المساهمة في تحسين جودة نوعية الحياة للإنسان والبيئة، أما الثانية فتعبر عن "ماذا" أو ما العناصر التي يجب أن تحقق من أجل إنجاح تحولات المجتمعات في الحاضر والمستقبل نحو حياة أفضل، إذا العلاقة ترابطية، ولأنها كذلك فإن المجتمع يعمل على ممارسة الضغوط على كلا القطاعين الحكومي والخاص لتحقيق التوقعات والطموحات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ( عايد عبد الله العصيمي، 2018، ص 100-99)

أما من حيث وسائل وأدوات تعزيز التكامل بين الجامعة والمجتمع المدني، فيمكننا أن نذكر التالي:

1. إعداد دليل إرشادي لتعزيز التكامل بين الجهات الخيرية.
2. تعزيز الإعلام الاجتماعي والخيري.
3. استثمار قنوات التواصل الاجتماعي بأنواعها.
4. إنشاء قناة تلفزيونية للعمل الخيري.

5.إنتاج مسلسلات وأفلام وثائقية عن إنجازات العمل الخيري.
6.بناء شراكات بناءة مع المراكز البحثية والكراسي العلمية.
7.إنشاء مراكز التفكير واستطلاع الرأي لدعم تطوير العمل الخيري.
8.توظيف تقنية الأنفوجرافيك (info graphic) والرسوم التوضيحية في إبراز نتائج العمل الخيري.
9.استخدام تطبيقات وبرامج تقنية لتقارير الإنجاز والتقارير الدورية لنتائج مؤشرات الأداء مثل برنامج (Dashboards).
10.إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات شاملة لعمل المنظمات الخيرية.
11.تنظيم حملات توعوية في مجالات عمل المنظمات الخيرية.
12.بناء نظام تواصل دائم مع صناع القرار
13.تنظيم اجتماعات دورية. (خالد بن سعود الحليبي، 2015)

**3.4 الشراكة الاجتماعية بين الحكومة والمجتمع المدني:**

لتفعيل مسؤوليتها الاجتماعية، يجب على الجامعة أن تستثمر أيضًا في تعزيز العلاقة التشاركية بين الدولة والمجتمع المدني، حيث تعد هذه العلاقة علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع أدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة. المجتمع المدني يُعد تجسيدًا من تجليات الدولة الحديثة التي تضمن شروط قيامه من خلال تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات الأطراف والجماعات داخل المجتمع. في الوقت ذاته، يعتمد المجتمع على الدولة في أداء وظائفها الأساسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، من خلال التنظيمات التي تضعها. وبالتالي، فإن الدولة والمجتمع المدني متلازمان؛ فلا يمكن وجود دولة دون مجتمع، ولا يمكن لمجتمع أن يعمل بكفاءة دون وجود دولة تدعمه، حيث يُعتبر المجتمع المدني بمثابة اليد التي توازن قوة الدولة.(Habermas, 1996)

ومن خلال توزيع الأدوار في إطار الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني، فإن الخطط التنموية التي تسعى إليها الدولة ككل قد تكون إحدى الوسائل الفعالة لنجاح العديد من المشروعات والبرامج التي يمكن أن تطبق وتحقق الكثير من أهدافها سواء على المدى القريب والبعيد، وضمان استغلال الموارد المالية والفنية أفضل استغلال لصالح المجتمع. (منال محمد عباس، 2019، ص20)

وفي ضوء ذلك على الدولة مراعات بعض المحفزات الاجتماعية لتفعيل شراكتها مع المجتمع المدني، مثل:

- **الانتماء:** يوجد الانتماء عندما تتصف الحياة الاجتماعية بقوة الروابط وسيادة الشعور الجمعي والمشاركة الوجدانية، وتحقيق الانتماء والاندماج والمساهمة في الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع، وقد حدد كارت رايت وزندر (Cart Wright & Zandar) بعض العناصر لتحقيق التنمية للمجتمع المحلي من خلال التماسك ممثلة فيما يلي:

- انتشار الصداقة بين أعضاء المجتمع.
- تعاون الأعضاء لتحقيق هدف مشترك.
- استخدام الأعضاء للغة الجماعة.
- الرغبة في تحقيق المساعدة المتبادلة بين الأعضاء.
- حرص أعضاء الجماعة على بعضهم.
- قيام الجماعة بالواجبات والمسؤولية بكفاءة.

- **المشاركة:** يقصد بالمشاركة إسهام المواطنين طواعية في الجهود التنموية سواء بالرأي أو العمل أو بالتمويل في جهود التنمية؛ وتحقيق أهدافها، وتعمل الشراكة على تحقيق الانتماء وتزيد من ثقة المجتمع في نفسه والتعاون لمواجهة المشاكل وتحسين ظروف المعيشة والارتقاء بمستوى الخدمات.
- **العلاقات الاجتماعية:** تطلق العلاقات الاجتماعية على مجموعة التفاعلات التي تتم بشكل مطرد ومستمر لسنين على نفس الوتيرة ونتج عنها العديد من أشكال السلوك، والتي قد تساعد أحيانا على تحقيق الأهداف المشتركة للمجتمع وإشباع حاجاته. (منال محمد عباس، 2019، ص94-95)

ورغم الأهمية المتزايدة للشراكات في دعم تكوين الباحثين، إلا أن هذه الشراكات تواجه إشكالات جوهرية لا تتعلق فقط بالتمويل أو ضعف التنسيق، بل بطبيعة الثقافة المؤسسية ذاتها داخل الجامعات العربية. فغياب ثقافة الانفتاح، الخوف من مساءلة الأداء، واعتبار الجامعة مؤسسة "مغلقة" يعمل ضمنها الباحث بمعزل عن المجتمع، كلها عوامل تحدّ من قابلية الشراكة للتحول إلى ممارسة دائمة ومنتظمة. وبالتالي، يصبح من الضروري تحليل هذه الثقافة وإعادة صياغتها لتهيئة بيئة مؤسساتية تستوعب الشراكة بوصفها عنصرًا بنيويًا لا عرضيًا.

## 5. تحديات الشراكة الاجتماعية في التعليم العالي

تعتبر الشراكة الاجتماعية بين الجامعات والمجتمع من الأسس التي تساهم في تطوير البيئة الأكاديمية وتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة. رغم أهميتها، تواجه الشراكة الاجتماعية في التعليم العالي عدة تحديات تعيق تفعيلها بالشكل المثالي. من أبرز هذه التحديات هي ضعف التعاون بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية، نقص التمويل والدعم الحكومي لمشاريع البحث التطبيقي، وصعوبات دمج البحث الأكاديمي مع احتياجات المجتمع، أما من أبرزها فنذكر:

- **ضعف التعاون بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية:** يعد ضعف التعاون بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية من أبرز التحديات التي تؤثر على فاعلية الشراكة الاجتماعية. قد تعزى هذه المشكلة إلى الفجوة الثقافية بين البيئة الأكاديمية واحتياجات المجتمع، حيث أن الجامعات غالباً ما تكون محصورة في أهداف بحثية أكاديمية قد لا تتماشى مع تطلعات ومتطلبات المؤسسات المجتمعية. علاوة على ذلك، قد تتسم العلاقة بين الجامعات والمجتمع بالانعزال والتخصصات المنفصلة، مما يحد من فرص التعاون الفعّال. ففي دراسة نشرتها جامعة كامبريدج في 2020، تبين أن 35% من المشاريع التي تهدف إلى توسيع الشراكات المجتمعية بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية فشلت بسبب قلة التنسيق بين الطرفين وتباين أهدافهما.(Cambridge University, 2020) .

تُظهر البيانات الدولية أنّ مستوى إنتاجية الباحث لا يرتبط بقدراته الفردية فقط، بل بهيكلة فرص التعرض للمشكلات الاجتماعية الحقيقية. فالشراكات التي توفر وصولاً فعّالاً للبيانات، وتكاملًا بين الجامعة

ومؤسسات الدولة، ترفع معدل إنتاجية الباحث بما يتجاوز الضعف مقارنة بالباحثين الذين يعملون في بيئات أكاديمية مغلقة. ويعود ذلك إلى أنّ البحث العلمي يصبح موجهاً بقضايا واقعية، ما يمنح الباحث القدرة على صياغة مشكلات بحث أكثر دقة، وتطوير أدوات منهجية أكثر صلابة، وتقديم نتائج قابلة للتطبيق. وهذا ما يفسّر الفرق بين الدول التي تمتلك منظومات تعاون بين الحكومة والجامعة، وبين الدول التي تظل فيها الجامعة منفصلة عن محيطها الاجتماعي.

- **نقص التمويل والدعم الحكومي لمشاريع البحث التطبيقي:** من التحديات الأخرى التي تواجه الشراكة الاجتماعية في التعليم العالي هو نقص التمويل والدعم الحكومي للمشاريع البحثية التطبيقية التي تهدف إلى خدمة المجتمع. في كثير من الأحيان، تركز الموارد التمويلية في الجامعات على الأبحاث الأكاديمية النظرية أو المشاريع التي تدرّ دخلًا أكبر، مما يقلل من الاهتمام بالمشروعات المجتمعية التي قد تتطلب استثمارات طويلة الأجل. ووفقاً لتقرير صادر عن الاتحاد الأوروبي للتعليم العالي في 2018، أقل من 20% من الجامعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمكن من الحصول على تمويل حكومي مخصص لمشاريع البحث التطبيقي، وهو ما يعكس التحدي الكبير الذي يواجه الشراكة المجتمعية في هذه المنطقة.(European Higher Education Area, 2018)
- **صعوبات دمج البحث الأكاديمي مع احتياجات المجتمع:** تواجه الجامعات صعوبة في دمج الأبحاث الأكاديمية مع احتياجات المجتمع الواقعية، حيث أن الأبحاث الأكاديمية قد تكون موجهة في الغالب نحو الجوانب النظرية أو العلمية البحتة، مما يجعل تطبيق نتائج هذه الأبحاث في ميدان المجتمع غير مباشر أو معقد. تتطلب هذه العملية مزيداً من التعاون بين الأكاديميين والممارسين في القطاعات

المجتمعية مثل الصحة والتعليم، حيث يجب على الباحثين أن يتواصلوا مع الخبراء في هذه المجالات لضمان أن الأبحاث تركز على حل مشكلات حقيقية تواجه المجتمع. ففي دراسة نشرتها جامعة ييل الأمريكية، تم تحديد أن 40% من المشاريع البحثية التي كانت تهدف إلى مواجهة تحديات مجتمعية لم تحقق النجاح المرجو بسبب صعوبة توجيه الأبحاث الأكاديمية لتلبية الاحتياجات المجتمعية (Yale University, 2021).

مما سبق، يتبين لنا بأنه لا تزال تواجه الشراكة الاجتماعية في التعليم العالي تحديات متعددة تتطلب جهوداً من مختلف الأطراف لتجاوزها. ومن خلال تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية، زيادة التمويل الحكومي للمشاريع البحثية التطبيقية، وتحقيق تكامل بين البحث الأكاديمي واحتياجات المجتمع، كما يمكن تفعيل الشراكة الاجتماعية بشكل كفؤ وفعال وتحقيق نتائج إيجابية على المستوى الأكاديمي والمجتمعي. وعليه فإن استعراض النماذج الدولية والعربية ليس مجرد عرض وصفي لممارسات ناجحة، بل يمثل خطوة تحليلية ضرورية لفهم **الفجوة بين الممارسات المحلية والممارسات العالمية** . فالمقارنة تكشف أن الجامعات الرائدة تمتلك شروطًا واضحة: استقلالية كافية، تمويل مستدام، هياكل مهنية للشراكة، ونظام مساءلة يمنع تحوّل الشراكة إلى نشاط شكلي. هذه العناصر تتيح تكوينًا بحثيًا قائمًا على التفاعل الحقيقي بين الجامعة والمجتمع. وبذلك يصبح تحليل النماذج وسيلة لإبراز عناصر القوة والضعف في الواقع المحلي واقتراح ما يلزم لتطويره.

**6. نماذج لتفعيل الشراكة الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي**

تعد الشراكة بين الجامعات والمجتمع أحد المحاور الأساسية التي تعزز من قيمة البحث العلمي في خدمة المجتمعات. وتهدف هذه الشراكات إلى تعزيز الفهم المشترك بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات المجتمعية حول كيفية تطبيق المعرفة والابتكار في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية. وعبر تحليل مجموعة متنوعة من النماذج العالمية، العربية، والمحلية التي نجحت في تفعيل هذه الشراكات، سنحاول أن نقدم رؤية استراتيجية شاملة تدمج الأبعاد المختلفة وتستعرض الممارسات الفعالة لتطوير هذه الشراكات في السياقات المختلفة:

**1. جامعة كاليفورنيا في بيركلي – الولايات المتحدة الأمريكية:**

تعتبر جامعة كاليفورنيا في بيركلي من بين النماذج الرائدة في دمج الشراكة المجتمعية مع البحث الأكاديمي. يتميز نموذج الجامعة بالتكامل بين برامج البحث العلمية والمشاريع المجتمعية التي تساهم في معالجة قضايا مثل التغير المناخي والطاقة المستدامة. على سبيل المثال، يتعاون قسم الهندسة في جامعة بيركلي مع

شركات الطاقة المتجددة لإيجاد حلول علمية واقتصادية يمكن تطبيقها في المجتمعات النامية .(U.S. Department of Energy, 2018).

تم إطلاق أكثر من 30 مشروعًا بحثيًا ممولًا بقيمة تجاوزت 10 ملايين دولار، وهو ما أتاح للطلاب والمجتمع المحلي فرصة المشاركة في هذه المشاريع. يتضمن هذا التمويل مجموعة من الأبحاث التي تركز على توفير الطاقة الشمسية الميسورة التكلفة للمناطق الريفية، والتي استفاد منها أكثر من 10000 شخص في السنوات الخمس الأخيرة. من خلال هذه المشاريع، تم خلق حوالي 2000 فرصة عمل في قطاعات الطاقة والتكنولوجيا البيئية.(Berkley Energy Institute, 2020)

**2. جامعة أكسفورد – المملكة المتحدة:**

تعد جامعة أكسفورد من الجامعات التي حققت نجاحًا ملموسًا في تفعيل الشراكة الاجتماعية من خلال برامجها البحثية التي تسعى لحل مشكلات المجتمع المحلي والعالمي. في إطار "Oxford Social Impact Programme"، تعاونت الجامعة مع هيئات محلية ودولية لدعم الأبحاث التي تركز على الصحة العامة والتعليم .(Oxford University Press, 2019) في عام 2019، عملت الجامعة مع منظمة الصحة العالمية لتطوير حلول صحية مبتكرة لمكافحة الأمراض المدارية في أفريقيا.

عُقدت ورش عمل طبية في كل من نيجيريا وغانا شارك فيها أكثر من 1500 باحث وطبيب محلي، حيث تم تبادل المعرفة حول طرق مبتكرة لتحسين الرعاية الصحية في المناطق النائية. هذه البرامج قدمت حلولاً ميدانية فاعلة لعلاج الأمراض المعدية، مما أسهم في تقليص معدلات الإصابة بالأمراض بنسبة 30% في بعض المناطق.(Oxford Global Health, 2020)

**3. جامعة كيب تاون – جنوب أفريقيا:**

يُعد برنامج الشراكة المجتمعية في جامعة كيب تاون مثالاً مميزًا في الجامعات الإفريقية. الجامعة، من خلال مركزها "UCT Community Engagement Centre" ، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمجموعة من المشاريع التي تركز على القضايا الاجتماعية مثل التعليم والصحة والفقر. في عام 2020، أطلقت الجامعة مبادرة "Health for All" التي تهدف إلى توفير الرعاية الصحية الميسورة لمناطق جنوب أفريقيا التي تعاني من نقص في الموارد الصحية.(University of Cape Town, 2020) .

تعاونت الجامعة مع 25 منظمة غير حكومية لتحقيق هذا الهدف، حيث تم إجراء 5000 اختبار طبي مجاني في مناطق نائية، مما ساعد على تشخيص أكثر من 1000 حالة مرضية جديدة، وفتح المجال للمزيد من التدخلات العلاجية الميدانية.(Cape Town Health Department, 2021)

**4. جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية:**

في إطار الشراكة المجتمعية، تبنت جامعة الملك سعود في الرياض مبادرة "مسارات البحث المجتمعي"، التي تربط بين الأبحاث الأكاديمية واحتياجات السوق السعودي. هذه المبادرة تهدف إلى تقديم حلول بحثية في مجالات المياه والطاقة والزراعة. وركزت المشاريع على تطوير تقنيات حديثة لتحلية المياه باستخدام الطاقة الشمسية.(King Saud University Research Centre, 2020)

قامت الجامعة بتنظيم 15 ورشة عمل بالتعاون مع وزارة البيئة والمياه والزراعة، حيث تم توجيه 70 مشروعًا بحثيًا إلى حل مشكلات المياه في المناطق الصحراوية. وتُقدّر التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع بحوالي 5 مليون ريال سعودي، مع تأثير إيجابي على حياة أكثر من 100000 شخص في المناطق الريفية(Ministry of Environment and Water, 2020).

**5. جامعة القاهرة – مصر:**

تمثل جامعة القاهرة نموذجًا عربيًا ناجحًا في تطبيق الشراكة المجتمعية، خاصة في مجال التعليم ورفع كفاءة النظام التعليمي. من خلال مركز "التعليم والتنمية المجتمعية"، تعاونت الجامعة مع مؤسسات محلية ودولية لتنفيذ مشاريع بحثية تهدف إلى تحسين جودة التعليم في القرى الفقيرة (Cairo University Press, 2019).

أحد هذه المشاريع كان "برنامج الدعم التعليمي للأطفال في المناطق الريفية"، الذي استفاد منه أكثر من 2500 طفل في قرى مصرية. كما استثمرت الجامعة أكثر من 2 مليون جنيه مصري لتطوير أدوات تعليمية مبتكرة واستخدام تقنيات التعليم الإلكتروني في المناطق النائية (Cairo University Development Centre, 2020).

**6. جامعة الشارقة – الإمارات العربية المتحدة:**

تعد جامعة الشارقة من الجامعات التي تهتم بشكل كبير بتطوير الأبحاث الموجهة لخدمة المجتمع، خاصة في مجالات التكنولوجيا والطاقة. في إطار برنامج"Sharjah for Sustainability" ، قامت الجامعة بتطوير عدة مشاريع لتقديم حلول مبتكرة لتحديات الطاقة المستدامة في الإمارات (Sharjah University Press, 2020).

من خلال شراكتها مع شركة "مصدر" للطاقة المتجددة، قامت الجامعة بتطبيق 10 مشاريع بحثية تهدف إلى تحسين كفاءة الطاقة في المدن الذكية، حيث تم استثمار 3 مليون دولار أمريكي، وأسهمت المشاريع في تقليص استهلاك الطاقة بنسبة 25% في عدة مناطق.(Masdar, 2020)

**7. جامعة الجزائر 3 – الجزائر:**

في الجزائر، يعد "المركز الوطني للبحث في العلوم والتكنولوجيا" نموذجًا مميزًا لشراكة المجتمع الأكاديمي مع الجهات الحكومية والمجتمع المحلي. يشتهر المركز بإجراء أبحاث تطبيقية في مجالات الطاقة المتجددة، وكذلك في مجال الابتكار التكنولوجي لتطوير حلول للمشاكل المجتمعية (Algerian National Centre for Scientific Research, 2020).

وفي عام 2022، شارك المركز في تطوير نظام لتوفير حلول الطاقة الشمسية للمناطق الريفية النائية في الجزائر. وقد تم تمويل 12 مشروعًا بحثيًا بلغ إجمالي قيمة تمويلها 6 ملايين دينار جزائري، مما ساهم في تحسين ظروف المعيشة لأكثر من 5000 شخص في المناطق الجبلية (Algerian Ministry of Energy, 2022).

يتّضح من تحليل النماذج الدولية والعربية –السابقة–أنّ نجاح الشراكة الاجتماعية في دعم تكوين الباحث لا يعود فقط إلى توفر مشاريع أو برامج تعاون، بل إلى وجود **منظومة مؤسسية متكاملة** تجعل الشراكة جزءًا من البنية التنظيمية للجامعة، لا نشاطًا ثانويًا أو ظرفيًا. ويشير هذا إلى أن فعالية الشراكة ترتبط بعدة عوامل متداخلة: مستوى استقلالية الجامعة، قدرة القيادات الأكاديمية على إدارة التحالفات المجتمعية، جودة التشريعات الداعمة، وكفاءة مراكز البحث في تحويل الشراكات إلى معرفة منتجة. كما يبرز أن الجامعة لا تنجح في تكوين الباحث إلا عندما يتحول التفاعل مع المجتمع إلى **خبرة ميدانية متراكمة**، وليس مجرد تعاون رمزي أو تقارير علاقات عامة. وهذا يُبرز فجوة جوهرية في السياق المحلي، حيث لا تزال العديد من الجامعات تمارس الشراكة بمنطق "المبادرة" لا بمنطق "المنظومة"، مما يجعل التأثير على تكوين الباحث محدودًا ومتقطعًا. وبالتالي، يصبح الإصلاح الحقيقي مرهونًا بقدرة الجامعات على إعادة تعريف دورها في المجتمع، من جامعة تُلقّن، إلى جامعة **تنتج معرفة تشاركية** ترتبط بحاجات المجتمع وتحوّلاته.

كما يمكن استخلاص عدة عناصر استراتيجية لتفعيل الشراكة الاجتماعية بين الجامعات والمجتمع، مما يسهم في دفع عجلة التنمية المستدامة في هذا السياق، حيث يمكن أن يساهم:

1. **التمويل المستدام** : نجاح الشراكات المجتمعية يعتمد على توفير التمويل المستدام من خلال دعم حكومي، شراكات مع القطاع الخاص، وأيضًا الاستفادة من المنح البحثية. كما أن تنوع مصادر التمويل يساعد في ضمان استمرارية المشاريع.(Boudiaf, 2018)

2. **التعاون بين الأطراف المعنية** :يبرز أهمية التنسيق بين الجامعات، الحكومات، القطاع الخاص، والمجتمع المدني في توفير الحلول المبتكرة. الشراكات متعددة الأطراف تجعل المشاريع أكثر فاعلية في استجابة احتياجات المجتمع.(Tawil & Abdellaoui, 2019)
3. **التكنولوجيا والابتكار** :التكنولوجيا تُعد محركًا رئيسيًا في تطوير حلول فاعلة للمشاكل الاجتماعية، لذلك يجب على الجامعات الاستثمار في البحث التكنولوجي وتوظيفه في المشاريع المجتمعية (Innovation and Technology in Education, 2019).
4. **التكامل بين الأبحاث الأكاديمية واحتياجات المجتمع** : يجب أن تكون الأبحاث الأكاديمية موجهة مباشرة لتلبية احتياجات المجتمع، وهذا يتحقق من خلال تفعيل برامج البحث التطبيقي والعمل الميداني في مجالات ذات الأولوية المجتمعية.(Jones, 2020)
5. **التأثير الاجتماعي والاقتصادي** :تحليل أثر هذه الشراكات يظهر أنها تساهم في خلق فرص عمل جديدة، تحسين الظروف الاجتماعية، وزيادة الإنتاجية في القطاعات ذات العلاقة، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المحلي.(Wilson & Robinson, 2021)
6. **الشراكات الدولية والمحلية** :يجب تعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية المحلية والدولية لتبادل الخبرات والتقنيات المتقدمة، وهذا يعزز من قدرة الجامعات على إيجاد حلول مبتكرة (International Partnerships in Higher Education, 2020).
7. **توظيف الاستدامة في الأبحاث** :الشراكات المجتمعية يجب أن تكون مستدامة على المدى الطويل، وهذا يتطلب استراتيجيات عمل مرنة تُراعي التغيرات المستقبلية (Sustainable Research Practices, 2021).

وهو ما يوجب أن نوصي في ضوئه بالتالي:

1. إنشاء مراكز مخصصة داخل الجامعات لإدارة وتنسيق الشراكات المجتمعية.
2. تفعيل شراكات استراتيجية بين الجامعات والقطاع الصناعي لتعزيز استدامة المشاريع.
3. تخصيص ميزانيات مستقلة للمشاريع المجتمعية لضمان استمراريتها وتحقيق نتائج قابلة للتطبيق.
4. توسيع قاعدة البرامج التدريبية للطلاب في مجالات البحث التطبيقي المجتمعي.
5. تعزيز الشراكات الدولية مع الجامعات العالمية الكبرى في مجالات العلوم الاجتماعية والطاقة.
6. توجيه الأبحاث نحو قضايا مجتمعية ذات أولوية مثل الصحة، التعليم، والطاقة.
7. استخدام التكنولوجيا الرقمية في تسهيل التعاون بين الجامعات والمجتمع.
8. تطوير سياسات حكومية داعمة للبحث التطبيقي والمجتمعي في الجامعات.

## 6. خاتمة

ختاما تُظهر النتائج المستخلصة من تحليل الأدبيات والنماذج السابق ذكرها أن الشراكة الاجتماعية للجامعات ليست مجرد امتداد لوظائفها التقليدية، بل هي عنصر بنيوي في إعادة تشكيل هوية الجامعة ووظيفتها البحثية. إذ يُسهم الانفتاح المؤسسي على المجتمع، بمختلف فاعليه، في تحويل تكوين الباحث من عملية معرفية داخلية إلى عملية تشاركية متعددة المستويات، تتداخل فيها المعارف النظرية بالخبرات الميدانية، ويُعاد من خلالها إنتاج المهارات البحثية وفق احتياجات المجتمع الحقيقي. غير أن هذه الرؤية لا تتحقق تلقائيًا؛ فهي مشروطة بوجود قيادة جامعية واعية، وتشريعات دقيقة، وثقافة مؤسسية قائمة على المساءلة المعرفية والانفتاح المنهجي. وتكشف المقارنة بين السياق المحلي والدولي عن فجوة واضحة في **بناء منظومات شراكة مستقرة** بدل المبادرات الظرفية، وعن ضعف الاستثمار في الشراكات طويلة المدى القادرة على خلق أثر ملموس في تكوين الباحث. لذلك، فإن الجامعة الجزائرية –في سعيها لتعزيز دور العلوم الإنسانية والاجتماعية– تحتاج إلى مراجعة استراتيجياتها البحثية، وإعادة هندسة علاقاتها بالمجتمع والدولة والقطاع الخاص، وتحويل الشراكة إلى ممارسة دائمة تستند إلى التخطيط، التنسيق، والتقييم المستمر.

وباختصار، فإن تطوير تكوين الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية يقتضي الانتقال من نموذج جامعي مغلق إلى نموذج **جامعة شريكة** تُنتج معرفة ذات أثر، وتستثمر في رأس المال البشري، وتُسهم بفاعلية في التنمية المستدامة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا حين تصبح الشراكة الاجتماعية خيارًا استراتيجيًا راسخًا، لا إجراءً بروتوكوليًا، وحين يُعاد تصميم منظومة البحث العلمي لتكون موجهة نحو المجتمع، متجذّرة في واقع البلاد، ومتفاعلة مع التحولات العالمية.

وبناءً على ما سبق، يمكن تقديم المقترحات التالية التي تساهم في تعزيز الشراكة الاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في تكوين الباحثين في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، وخاصة في السياق الجامعي الجزائري:

1. **تطوير استراتيجيات القيادة الاجتماعية في الجامعات** :يجب على الجامعات تعزيز القيادة الإدارية الاجتماعية التي تساهم في توجيه مؤسسات التعليم العالي نحو تحقيق مسؤوليتها الاجتماعية بشكل حقيقي. يمكن للقادة الأكاديميين تعزيز دورهم في ربط الجامعة بالمجتمع المحلي من خلال تبني خطط استراتيجية ترتكز على الخدمة المجتمعية الفاعلة والابتكار الاجتماعي.
2. **تحفيز المشاركة المجتمعية من خلال مشاريع ميدانية** :من الضروري أن تتبنى الجامعات مشاريع ميدانية تستهدف القضايا الاجتماعية الراهنة، وتوجه الطلاب والباحثين لتطبيق معارفهم

في معالجة مشاكل المجتمع. يجب تشجيع الطلاب على المشاركة في هذه المشاريع التي تعزز البحث الموجه نحو حل المشكلات المجتمعية وتقديم الحلول العملية.

3. **تفعيل الشراكة بين الجامعات والحكومة والمجتمع المدني** :ينبغي للجامعات تعزيز الشراكة مع المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني لضمان تبادل المعرفة والخبرات في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية. يمكن أن يشمل ذلك تنظيم ورش عمل مشتركة، مشروعات بحثية تعاونية، ومبادرات تعليمية تشارك فيها جميع الأطراف ذات العلاقة.
4. **إعداد برامج تدريبية لرفع وعي القادة الأكاديميين** :يجب توفير برامج تدريبية دورية للقادة الأكاديميين في الجامعات، تركز على أهمية المسؤولية الاجتماعية وتفعيل دور الجامعات في المجتمع. من شأن هذه البرامج أن تساهم في تحسين أداء الجامعات وزيادة فعاليتها في تنمية المجتمع من خلال دورها التعليمي والبحثي.
5. **دمج مبادئ المسؤولية الاجتماعية في مناهج الدراسات العليا** :من المهم تضمين موضوعات المسؤولية الاجتماعية في المناهج الدراسية الخاصة بالطلاب والباحثين في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية. يمكن أن يشمل ذلك محاضرات وورش عمل تركز على كيف يمكن للباحثين المساهمة في القضايا الاجتماعية من خلال مشاريع بحثية مبتكرة.
6. **تشجيع البحث العلمي المتعلق بالقضايا الاجتماعية المحلية** :يجب أن تُوجه الجامعات الباحثين للتركيز على قضايا المجتمع المحلي من خلال برامج بحثية تركز على القضايا الاجتماعية المستجدة مثل البطالة، والتعليم، والصحة، والمساواة. هذا سيعزز من التفاعل بين البحث العلمي وحاجات المجتمع ويزيد من الأثر الاجتماعي للجامعات.
7. **استحداث آليات لتقويم الأداء المجتمعي** :يجب أن تطور الجامعات آليات فعالة لتقويم أثر مسؤولياتها الاجتماعية، من خلال تقييم المشاريع والمبادرات المجتمعية التي تنفذها. يمكن تطوير مؤشرات أداء لتقييم مدى نجاح هذه المشاريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل المجتمع.

**استثمار التجارب الدولية الرائدة في المسؤولية الاجتماعية** :من المفيد أن تستفيد الجامعات الجزائرية من التجارب الدولية والعربية في مجال الشراكة المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية. يمكن تنظيم مؤتمرات وورش عمل دولية لمشاركة الخبرات بين الجامعات، مما يسهم في تبني أفضل الممارسات في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الجزائرية.

**قائمة المراجع**


- الغامدي، ع. ب. أ. (2023). التحديات الأكاديمية والمجتمعية المؤثرة على الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية. *مجلة الدراسات التربوية والتعليمية*، 45(1)، 134-158.
- جوزيف سي. بيرك وآخرون. (2006). *تحقيق المسؤولية في التعليم العالي: الموازنة بين الحاجات العامة والأكاديمية ومتطلبات السوق*. دار العبيكان، المملكة العربية السعودية.
- خالد بن سعود الحليبي. (2015). *وسائل التكامل بين الجهات الخيرية*. ملتقى الجمعيات الخيرية ولجان التنمية بمنطقة مكة المكرمة، مركز التنمية الاجتماعية بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، (14-15 مارس).
- دارين بوزيدي. (2014). *الشراكة كخيار استراتيجي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لرفع ميزتها التنافسية: دراسة حالة مؤسسة كوسيدار الجزائر*. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
- عايد عبد الله العصيمي. (2018). *المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة*. مجموعة اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- عبد الرزاق الرحاحلة. (2011). *المسؤولية الاجتماعية*. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن.
- منال محمد عباس. (2019). *المسئولية الاجتماعية بين الشراكة وآفاق التنمية*. دار المعرفة الجامعية، مصر.
- منصور إبراهيم الدخيل. (2015). *الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق*. جامعة أم القرى. استرجع من https://old.uqu.edu.sa/page/ar/101908
- نجم، م. ع. م.، المجيدل، ع. د. ع.، والحولي، ع. د. ع. (2017). الإنتاجية العلمية لعضوات هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزّة. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية*. 1(32)، استرجع من https://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy/article/view/825
- Carayannis, E. G., & Campbell, D. F. (2009). 'Mode 3' and 'Quadruple Helix': Toward a 21st century fractal innovation ecosystem. *International Journal of Technology Management*, *46*(3-4), 201-234.
- Carroll, A. B. (1999). Corporate social responsibility: Evolution of a definitional construct. *Business & Society*, *38*(3), 268-295. https://doi.org/10.1177/000765039903800303

- Cash, D. W., Clark, W. C., Alcock, F., Dickson, N. M., Eckley, N., & Jäger, J. (2003). Knowledge systems for sustainable development. *Proceedings of the National Academy of Sciences, 100*(14), 8086-8091.
- Etzkowitz, H., & Leydesdorff, L. (2000). The dynamics of innovation: From National Systems and "Mode 2" to a Triple Helix of university–industry–government relations. *Research Policy, 29*(2), 109-123.
- European Commission. (2020). *Horizon Europe: The next EU research & innovation framework programme*.
- Habermas, J. (1996). *Between facts and norms: Contributions to a discourse theory of law and democracy*. MIT Press.
- Harvard Kennedy School. (2020). *Urban Policy and Quality of Life*. Harvard University. https://www.hks.harvard.edu
- Jongbloed, B. (2003). The third mission of universities: The case of community engagement. *Higher Education Policy, 16*(3), 215-229. https://doi.org/10.1057/palgrave.hep.8300024
- Oxford Policy Engagement Network. (2022). *Consulting Services for Renewable Energy Policies*. University of Oxford. https://www.ox.ac.uk
- Stanford University. (2021). *AI and Data Science Training Programs*. Stanford University. https://www.stanford.edu
- Wilson, D., & Robinson, M. (2021). Social Impact Research and Its Economic Outcomes. *Global Journal of Research, 12*(1), 78-94.
- Yale University. (2021). *Challenges in integrating academic research with community needs*. Yale University Press.